المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/03/2015

Tsoulisme S3 Ep3 | Le 8 mars, je suis clair : تسوليزم

https://www.youtube.com/watch?v=xGMi-40TUaY&feature=em-share_video_user

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

4/10952

يوسف هنائي

في لقاء وفاء لذاكرة المقاوم والمناضل السياسي المرحوم الحاج علي المانوزي

عائلة المانوزي تلجأ لهيئة الحقيقة والكرامة التونسية لاستكمال البحث في مصير ابنها الحسين

أعلن صلاح الدين المانوزي الجمعة الماضية بالدارالبيضاء أن عائلة المانوزي «ستنتدب قريبا من ينوب عنها لربط الاتصال بشكل رسمي مع هيئة الحقيقة والكرامة التونسية لاستكمال البحث في مصير ابنها الحسين الذي تم اختطافه في تونس العاصمة».

وأوضح صلاح الدين المانوزي في لقاء وفاء لذاكرة المقاوم والمناضل السياسي المرحوم الحاج علي المانوزي، عزم الأسرة الاستمرار في المعركة التي كرس لها الوالد المرحوم الحاج علي المانوزي حياته باتخاذ مجموعة من الخطوات النضالية في القادم من الأيام.

وأضاف صلاح الدين المانوزي، في السياق ذاته، أن الأسرة سيكون لها موعد مع فريق العمل الأممي للإختفاء القسري لمتابعة ما تمت مباشرته من قبل».

وأوضح صلاح الدين المانوزي، خلال هذا اللقاء، الذي أداره الإعلامي والأستاذ عبد الحميد الجماهري، أن معركة الحقيقة مستمرة وفاء لمسار المرحوم المقاوم والمناضل السياسي الحاج علي المانوزي من أجل الكشف عن الحقيقة في اختفاء الحسين المانوزي.

وذكر صلاح الدين المانوزي بتحذير الحاج علي المانوزي منذ البداية لرفاقه في هيئة الإنصاف والمصالحة من محدودية التجربة على اعتبار أن الحقيقة جزء لا يتجزأ من منظومة العدالة، ولا يمكن اختزالها في حقيقة جزئية وفي التعويض المالي. وهكذا يضيف صلاح الدين المانوزي، «انتهى عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، وبقت الحقيقة معلقة في ما يخص مصير الحسين والعشرات من رفاقه، ولم يستسلم الحاج علي لهذه النتيجة المؤلمة».

وفي هذا الصدد أشار صلاح الدين المانوزي، في كلمة له باسم أصدقاء وأسرة المقاوم والمناضل السياسي المرحوم الحاج علي المانوزي، إلى أن المغرب ضيع فرصة تاريخية للمصالحة مع الذات، مؤكدا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أجل موضوع المصالحة إلى زمن آخر.

وشكل لقاء الوفاء لذكرى المرحوم الحاج علي المانوزي مناسبة استحضر فيها المشاركون مسار مقاوم ومناضل سياسي مغربي كرس حياته لخدمة قضايا الوطن لتحريره من قبضة الاستعمار وقضايا المواطنين لتمكينهم من حقوق المواطنة الكاملة. مسار مطبوع بالعطاء المستمر خلال كل مراحل ومحطات تطور المغرب المعاصر.

وقال صلاح الدين المانوزي، في هذا اللقاء الذي تميز بتوقيع النسخة العربية من كتاب «سنوات الرصاص: يوميات أسرة مغربية 1913 . 1999 »، للمؤلفة الهولندية سيسنك دوبور، والمترجم محمد السعدوني والناشر عبد الغني أبو العزم، أن كل العناصر في حالة اختفاء الحسين المانوزي لبلوغ الحقيقة متوفرة، سواء منها العناصر المادية وشهادات الأحياء.

لقد أكد صلاح الدين المانوزي، خلال هذا اللقاء، الذي تميز أيضا بتقديم أحمد حيشي كتاب أشغال ندوة «الذاكرة والتاريخ، جذور العنف بين السلطة والمعارضة»، لمركز محمد بن سعيد آيت ايدر للأبحاث والدراسات، صمود واستمرار العائلة على نهج الوالد المرحوم الحاج علي المانوزي.

وفي هذا الصدد أكد أحمد حيشي باسم مركز محمد بن سعيد آيت ايدر للأبحاث والدراسات، على أن عائلة المانوزي كانت دائما حاضرة في كل اللحظات التاريخية للمغرب المعاصر، مضيفا في السياق ذاته أن عائلة المانوزي كانت أيضا حاضرة أو عابرة كاسم أو حالة في كل المحاكمات المرتبطة بالتاريخ النضالي للمغرب والمرتبط بالاختفاء القسري.

وأشار أحمد حيشي، خلال هذا اللقاء الذي تميز بلحظة شعرية من خلال إلقاء صديقة العائلة والشاعرة أمينة صابر لقصيدة شعرية للشاعر المغربي المقيم في فرنسا محمد المباركي، إلى أن كتاب أشغال ندوة «الذاكرة والتاريخ، جذور العنف بين السلطة» مساهمة من المركز لتدوين النضال المغربي وفرصة للنقاش حول ما أنجزه المناضلون وعن ما قدموه من تضحيات في تاريخ المغرب المعاصر.

جانب من الحضور

لقد رحل الحاج علي المانوزي عن هذا الوطن منذ سنة وفي قلبه غصة، لقد كانت أمنية هذا المقاوم والمناضل السياسي أن يترحم على قبر ابنه المختطف الحسين المانوزي أملا منه في أن يتصالح المغرب مع ماضيه.

غير أنه بالرغم من رحيل الحاج علي المانوزي، الذي لم يجعل من قضية ابنه الحسين المختطف قضية شخصية، بل حرص باستمرار على اعتبارها قضية الوطن والمواطنين، فمعركة الحقيقة مستمرة بالنسبة لعائلة الحاج علي المانوزي.

فقد أدى الحاج علي ورفاقه في النضال ضريبة عالية لحلمهم على التخلي عن هذا الإلتزام بقضايا الوطن والمواطنين من اختطاف وتعذيب وإعدام خارج القانون والحرمان من التنقل ومن الأرزاق. وبالرغم من ذلك، يقول صلاح الدين المانوزي، واصل الحاج علي المانوزي مشواره دفاعا عن الحقيقة والإنصاف والعدالة.

«لن نتخلى عن وصية الحاج علي»، يقول الابن صلاح الدين المانوزي، «نحن عازمون على الاستمرار في المعركة التي كرس لها جزءا كبيرا من حياته»، قبل أن يستطرد في كلمته، أن المقاوم والمناضل السياسي الحاج علي المانوزي «كرس سنواته الأخيرة، ورغم أوضاعه الصحية، للدفاع عن حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عدالة منصفة، في عدالة تضمن للمغرب ولوج فضاء الحقوق كما هي متعارف عليها دوليا».

فقد جددت عائلة المناضل المرحوم الحاج علي المانوزي، التأكيد على أن معركة الحقيقة التي تقودها عائلة مستمرة لفك لغز الاختفاء القسري للحسين المانوزي.

وهكذا تنخرط المؤلفة الهولندية سيسنك دوبور، التي تعرفت لأول مرة على الحاج علي وزوجته خديجة في عام 1995 أثناء زيارتها لهما رفقة ابراهيم المانوزي من روتردام، في معركة عائلة المانوزي لفك لغز اختفاء الحسين المانوزي.

وقالت سيسنك دوبور في كلمة لها بالمناسبة، «أنا بدوري أعيد وأكرر موقف العائلة، إذا ارتكب الحسين جناية، يجب أن يحاكم محاكمة عادلة. وإذا مات فنحن نطالب برفاته حتى ندفنها كما نقتضيه الأعراف. إذا قتل فنطالب بتقديم المسؤولين عن موته إلى العدالة ومحاكمتهم، في جميع الأحوال نريد معرفة الحقيقة، والحقيقة الكاملة».

وشاركت المؤلفة الهولندية سيسنك دوبور الحضور بعضا من ذكرياتها مع المرحوم الحاج علي المانوزي، كاعتراف وتقدير للصمود الذي أبان عنه رغم تعب السنين من أجل الكشف عن مصير ابنه الحسين، وأضافت، في سياق متصل، كان الحاج علي المانوزي، رحمه الله، واثقا ومقتنعا للغاية أن أبنائه وابنته، وإخوته وأخفاده سوف يستمرون في نفس الطريق حتى تكشف الحقيقة الكاملة عن مصير الحسين وبطوي ملفه بطريقة عادلة ومنصفة.

فقد فكرت سيسنك دوبور، التي أنجزت بحثا لنيل الإجازة في شعبة الدراسات العربية بجامعة امستردام حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، وتناولت حالة الحسين ورفاقه كنموذج لتلك الوضعية، في إنجاز كتاب حول ظروف الاختفاء القسري للحسين والتاريخ للعائلة.

وقالت سيسنك دوبور، اقترحت علي الحاج علي المانوزي وإخوته وأبنائه فكرة الكتاب، و أضافت «رفض الحاج علي عرضي في بداية الأمر، وقال لي، «قضيت حياتي كلها في التجميد، ولا أريد أن أعود إليه مرة أخرى من أجل كتاب». غير أنه تراجع عن رفضه فيما بعد بفضل جهود أبنائه الذين اقنعوه بجدوى العمل الذي أنوي القيام به».

من جانبه أشار الدكتور عبد الغني أبو العزم إلى أن الذكرى الأولى لرحيل المناضل الفذ الحاج علي المانوزي تتزامن مع صدور الطبعة العربية لكتاب «سنوات الرصاص، يوميات أسرة مغربية، ترجمة محمد سعدوني.

وأوضح الناشر عبد الغني أبو العزم أن كتاب «سنوات الرصاص: يوميات أسرة مغربية 1913 . 1999 »، يتضمن مرويات وحكايات كما رواها وحكاها المرحوم الحاج علي المانوزي للكاتبة الهولندية سيسنك دوبور، كتاب شهادة، شهادة موثقة، عميقة الأثر، قوية العبارة، غنية بدلالتها التاريخية.

ويسجل هذا الكتاب، يقول الدكتور عبد الغني أبو العزم، إرهاصات الحاج علي المانوزي، ومعاناته، منذ طفولته، مرورا بفترة الشباب، ووصولا إلى مرحلة الشيخوخة، وخلال هذا العمر الشامخ، يوفق بصفاء ذهني وذاكرة ثابي نسيان الكثير من الأحداث الكبيرة التي عرفها تاريخ المغرب المعاصر، مبرزا بتواضع حجم الدور الذي قامت به الأسرة المانوزية، سواء من أجل التحرر من الهيمنة الاستعمارية، أو من أجل النضال الوطني والديمقراطي، وإحقاق حقوق المواطنة.

وأضاف الدكتور عبد الغني أبو العزم أن هذا الكتاب يؤرخ لنضال جيل ما قبل الاستقلال، وما بعده، جيل حفنته مختلف التجارب المثقلة بالمرارة والاستمتاة، والمشبعة بالتفاؤل والتشاؤم، والمثقلة بالأمل واليأس، ولكون هذا الجيل عاش في خضم كل المعارك الكبرى والصغرى.

وقال الدكتور عبد الغني أبو العزم لقد انبثق من هذا الجيل رجل شعبي، عصامي التكوين والنشاة، رجل محنك وصبور، ذو نفس ممتد في الزمن الأطلسي، بعيد النظر، صلب في مواقفه، متشبث بها، لا يعرف لومة لائم، عنيد في لحظات الحسم، ولأنه فوق هذا وذاك متشبع برؤية مستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه مغرب اليوم، ومرتبط بها إلى آخر رمق.

وأضاف الدكتور عبد الغني أبو العزم لقد ترك المرحوم الحاج علي المانوزي، هذا الرجل المحنك بصماته البيولوجية ذات الأصول الشعبية الآتية من عمق جبال الأطلس الشامخة، وكانه يحاكيها بما يقابل شموخها، وقد رسخها بإرثه النضالي، إرث لا يضاهي، بصبره واستماتته، إرث يضاف إلى ذاكرة تاريخ المغرب في أدق مراحله.

وقال الدكتور عبد الغني أبو العزم أن الكاتبة سيسنك دوبور سعت بمنهجيتها إلى سبر أغوار شخصية الحاج علي المانوزي للكشف عن خبايا ومكامن ذاكرته وهو في مرحلة التسعينيات، ولتغوص في ذاكرة النسيان لإحيائها، لكي تنقل إلينا مساراته النضالية بمعية افراد أسرته المنتشبعة بالنضال الوطني.

تشييع جنازة زوجة نوبير الأموي

م.الادريسي

في أجواء من الحزن شيعت عصر يوم الجمعة الماضي بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء المناضلة فاطمة بنعلي الشاوي، زوجة محمد نوبير الأموي بحضور ثلة من المناضلين السياسيين والمقابيين والجمعويين ، وعرفت حضور خالد سفير والي ولاية الدار البيضاء .

ولأول مرة يتم تابين مناضلة من طرف زوجها وهي سابقة في الحياة السياسية والنقابية و الذي لم يتوقف من البكاء طيلة الجنازة ،حيث قال محمد نوبير الاموي في تابين المناضلة فاطمة الشاوي : «شاءت الظروف أن نلتقي في مناسبة، وعرضت علينا مشروع الزواج، قبل خمس وخمسين عاما، فتزوجنا على سنة الله ورسوله ». وأضاف الاموي » فقد كانت مناضلة واستاذة سواء في ما يتعلق بواجبها المنزلي تجاه اسرتها، أو تجاه المناضلين، وانها كانت مناضلة شجاعة ضد خصوم الديمقراطية لسنوات عديدة، ونالت نصيبها من المعاناة اثناء الفيبوية السجنية .

لقد تحملت الكثير حتى مع اطفالنا بعد ان غيبنا خصوم الديمقراطية» يقول نوبير الاموي سنوات عديدة تجاوزت الخمس سنوات ، كانت وفية وشجاعة ونالت نصيبها من المعاناة الاعتقال والتضحية .

واشهد امها كانت ضمن العديد من الاخوات الاتحاديات في سنة 1963 في اجتماعات خاصة بناءمير المراة الى جانب الشهيد المهدي بنبركة وتحملت المسؤولية بوفاء .

وذكر الاموي وهو يذرف الدموع على فقدان زوجته، انها كانت نادرة المثال جهدها للعائلة من أبنائها وغيرهم من المناضلين والمناضلات الذين كانوا يقصدونها على امتداد الوطن لتزيح لهم الخدمة و ظلت صامدة ، وكانت نادرة المثال بشهادة الجميع، بمن فيهم رجال التعليم الذين اشتغلت معهم.

وختم نوبير الأموي كلامه بالقول ،لقد افتقدتني وافتقدتها لسنين عديدة متحدثان خصوم الديمقراطية، واليوم تفتقدني، ونفتقدها نحن، ولا يمكن أن ننساها ابدا... اللهم اجعلنا نترجم أمانيها وأحلامها فيما يخص بناء بلدنا والإخلاص له، وفيما يخص كذلك الرقي بجماهير شعبنا لمواجهة التحديات الصعبة في شروط العولمة الكاسحة.

فاللهم ارحمها ،وندعو من كل اخواتنا واخواننا ان نبقى دائما متحملين المسؤولية ونعطي المثل في الوفاء والاخلاص في مواجهة المصاعب .

الإجهاض.. التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية*

■ محمد الصبار** ■

وكلنا منا بالأهمية القصوى التي يكتسيها موضوع هذه الندوة، واعتبارا لضرورة فتح حوار عمومي رصين حول موضوع الإجهاض، فسأقتصر في هذه المداخلة على مقاربة موضوع إيقاف الحمل، أو إتمامه بشكل طوعي من منظور حق النساء في الصحة ومحاربة التمييز.

لقد نصت المادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، كما حثت المادة 16، من نفس الاتفاقية، الدول الأطراف على أن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها، والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق».

وعلاوة على ذلك، تضمنت الفقرة 97 من برنامج عمل المؤتمر العالمي حول المرأة ببيجين سنة 1995 تنصيصا صريحا على أن «إمكانية المرأة من أن تقرر في حملها، تشكل أساسا جوهريا للتمتع بكافة الحقوق الأخرى»كما شددت الفقرة 223 من نفس البرنامج على «الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة ممكن في المجال الجنسي والإنجابي».

وتأسيسا على ذلك، أكدت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 24 حول النساء والصحة الصادرة سنة 1999 على ضرورة إعطاء مكانة خاصة للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه، عبر تنظيم الأسرة والتخطيط العائلي والتربية الجنسية والحد من الوفيات أثناء الولادة، من خلال توفير خدمات الولادة بدون مخاطر. كما ترى اللجنة في نفس التوصية على أنه يجدر مراجعة التشريعات الوطنية التي تجرم الإجهاض، وحذف العقوبات ضد النساء اللاتي يلجأن إلى الإجهاض.

وفي نفس السياق، أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 14 الصادر سنة 2000 بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، على أن الفقرة 1 من المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على تعريف للحق في الصحة، بينما ترد في الفقرة 2 من المادة 12 أمثلة توضيحية غير شاملة لالتزامات الدول الأطراف.

غير أنه لا ينبغي من وجهة نظر اللجنة فهم الحق في الصحة على أنه الحق في التمتع بصحة جيدة فقط، فالحق في الصحة يشمل حريات وحقوقا على حد سواء، أما الحريات فتتضمن حق الإنسان في التحكم في صحته وجسده، بما في ذلك حريته الجنسية والإنجابية، والحق في أن يكون في مأمن من التدخل، مثل الحق في أن يكون في مأمن من التعذيب، ومن معالجته طبيا، أو إجراء تجارب طبية عليه بدون رضاه. وأما الحقوق، فتشمل الحق في الاستفادة من نظام للحماية الصحية يتيح التكافؤ في الفرص أمام الناس للتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

وضمن نفس المسعى، ترى اللجنة أن القضاء على التمييز ضد المرأة، يتطلب وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز حق المرأة في الصحة طوال فترة حياتها، وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية تدخلات ترمي إلى وقاية المرأة ومعالجتها من الأمراض التي تصيبها، فضلا عن سياسات من أجل إتاحة إمكانية الحصول على طائفة كاملة من خدمات الرعاية الصحية الراقية التي تتحمل المرأة تكاليفها، بما فيها الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، وينبغي أن يكون ضمن الأهداف الرئيسية تقليل المخاطر الصحية التي تواجهها المرأة، ولا سيما تخفيض معدلات وفيات الأمومة، وحماية المرأة من العنف المنزلي.

ويتطلب إعمال حق المرأة في الصحة إزالة جميع الحواجز التي تعترض سبيلها للوصول إلى الخدمات والتعليم والمعلومات في مجال الصحة، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ومن الضروري أيضا، حسب نفس التعليق العام، اتخاذ إجراءات وقائية وتشجيعية وعلاجية، من أجل حماية المرأة من آثار الممارسات والقواعد الثقافية المتوارثة الضارة التي تحرمها من حقوقها الإنجابية.

أيتها السيدات والسادة،

أود، في سياق هذه الكلمة الافتتاحية، دعوة المشاركات والمشاركين في هذا اليوم الدراسي إلى التأمل في التجارب المقارنة المتعلقة بالتأطير القانوني للإيقاف الإرادي للحمل. وعلى سبيل المقارنة، فإن كلا من المغرب وبلجيكا أباحتا الإيقاف الإرادي للحمل ابتداء من 1974 و1990 على التوالي خلال أجل 12 أسبوعا، وما يتعدى 12 أسبوعا برأي طبي indication médicale. وبالنسبة للمملكة المتحدة التي أباحت التوقيف الإرادي للحمل منذ 1967، فقد رفعت الأجل إلى 24 أسبوعا.

أما إسبانيا التي أباحت الإيقاف الإرادي للحمل منذ 1985، فحددت 12 أسبوعا في حال الاغتصاب، و22 أسبوعا في حالة التشوه الخلقي للجنين، وفي أي وقت في حال الخطر الكبير على الصحة الجسمانية والعقلية للأم.

كما أن فنلندا التي أباحت التوقيف الإرادي للحمل منذ 1970، فقد أرست استثناء بالنسبة لقاعدة أجل 12 أسبوعا، وذلك لفائدة القاصرات الأقل من 17 سنة، وذلك برفع الأجل إلى 20 أسبوعا.

إن هذه التجارب المقارنة، على اختلاف وتنوع استراتيجيات التأطير القانوني للإيقاف الإرادي للحمل، تشترك في شروط أساسية تتمثل في ضرورة صدور الطلب على الأم وموافقتها المستنيرة في جميع الأحوال على القرار، و كذا إجراء عملية التوقيف الإرادي للحمل تحت إشراف طبي.

أما على الصعيد الوطني، وكما لا يخفى عليكم، فإن المادة 453 من القانون الجنائي لا تبيح الإجهاض إلا في حالة المعاناة الخطيرة التي من شأنها أن تضر بصحة المرأة كما تنص نفس المادة على عقوبة سجنية من 2 إلى 5 سنوات القائم بعملية الإجهاض كيفما كانت مهنته، وكذلك الشان بالنسبة للمجهضة. غير أن هذا التجريم لا يلغي واقعيا ممارسة الإجهاض، بل يساهم عكس ذلك في مضاعفة ممارسته في ظروف مضرة بصحة المرأة التي تلجأ إليه. وفعليا، وحسب المعطيات التي قدمتها الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة، فقد يبلغ عدد عمليات الإجهاض 600 عملية يوميا، في حين ترى الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن العدد يتراوح بين 800 و1000 حالة يوميا.

وفضلا عن كونه يشكل مسا بحرية النساء، فهو يضع الحد من الحق في الإجهاض بالنسبة إلى النساء في وضعية لا مساواة اجتماعية، حيث إن:

الفتيات الشابات المنحدرات من الطبقات الوسطى والمحظوظات بمكنهن إجراء عمليات الإجهاض في ظروف جيدة. بالنسبة للنساء المتزوجات، مع العلم أنهن لا يلجأن إلى الإجهاض إلا في حالات الضرورة القصوى، فإنه يتيح لهن مواجهة الإكراهات المرتبطة بالحمل غير المرغوب فيه. أما بالنسبة للفتيات المعوزات، فغالبا ما تلجأ إلى وسائل تشكل خطرا حقيقيا على صحتهن. وبحكم أن الإجهاض مجرم ومعاقب عليه، والاعتراف بالأبوة خارج الزواج ممنوع قانونيا، تجد الفتيات الشابات غير المتزوجات أنفسهن في خيبة أمل عارمة، حيث يقطعن كل صلة مع أسرهن ومع المجتمع، كما أن العقوبة المجتمعية تكون أقوى تجاه الفتيات المعوزات.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أنه إذا كان صحيحا أن الإجهاض ليس هو الحل دائما، وأن النساء يلجأن إليه مكرهات، فإنه من المفيد أيضا التنويه إلى أن المشرع لا يمكنه الحلول محل النساء واتخاذ القرار بدلا عنهن. وباعتبار النساء المعنيات الأوائل، ويتحملن العواقب الجسدية والاجتماعية والاقتصادية لعمليات الإجهاض غير المؤمنة وللحمل غير المرغوب فيه، فإن للنساء الحق في اتخاذ اختيارات مسؤولة تخصهن، وخاصة النساء الشابات المنحدرات من المناطق المهمشة اللاتي لديهن الحق في فرصة ثانية وفي المستقبل. ومن جهة أخرى، أود التذكير أيضا بإحدى الوثائق المرجعية التي تمت صياغتها بعد مسلسل تشاركي وتشاوري جمع مختلف الأطياف المجتمعية والمؤسساتية، ويتعلق الأمر بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي نصت في محورها الرابع الخاص بالإطار القانوني والمؤسساتي وخاصة تعزيز الحماية القانونية للنساء، على تخصيص إجراء مرتبط بتعديل القانون الجنائي في اتجاه التوفيق بين مبدأ حماية حق النساء في الحياة، ومبدأ تمكينهن من الحق في اتخاذ القرار الملائم لهن في موضوع إتمام الحمل أو إيقافه. وقد عبر المجلس غير ما مرة عن ملاحظة اعتماد هذه الخطة في شموليتها، وترابط محاورها، والشروع الفوري في تفعيل مقتضياتها.

إذا كان صحيحا أن الإجهاض ليس هو الحل دائما، وأن النساء يلجأن إليه مكرهات، فإنه من المفيد أيضا التنويه إلى أن المشرع لا يمكنه الحلول محل النساء واتخاذ القرار بدلا عنهن.

**الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان

* ألقي هذا العرض خلال اللقاء

مختصرات

دروس الدعم للطلبة السجناء

أشرفت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناظور بتنسيق مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بإقليم الحسيمة، الجمعة الماضية بالسجن المحلي بالحسيمة، على انطلاق دروس الدعم و التقوية لفائدة الطلبة السجناء الراغبين والمسجلين لاجتياز امتحانات الموسم الدراسي 2014/2015. وتميز انطلاق هذه المبادرة، المنظمة في إطار الشراكة المبرمة بين المؤسستين، بحضور مختلف الهيئات المعنية والحاضنة للمبادرة وكذا الأساتذة المؤطرين والمكلفين بالسهر على هذه العملية. وسبق هذه العملية تنظيم حملة تحسيسية لتشجيع السجناء من مختلف المستويات على الانخراط في هذه العملية، كما تعهدت الأطراف المعنية بتسهيل الاجراءات الإدارية طيلة عملية التسجيل.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان و(الهاكا) يستعرضان بنيويورك التجربة المغربية في مجال مكافحة العنف والصور النمطية القائمة على النوع

3/3324

استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا)، الجمعة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، التجربة المغربية في مجال مكافحة العنف والصور النمطية حول المرأة. وتطرقت هاتين المؤسستين، خلال ورشة حول موضوع "مكافحة العنف والصور النمطية القائمة على النوع" بالمغرب، نظمت على هامش الدورة ال59 للجنة وضع المرأة (9 - 20 مارس)، إلى " الانجازات والمعيقات والفرص المتاحة وذلك بهدف تبادل الخبرات والإجراءات الملموسة في هذا المجال." كما تم تسليط الضوء خلال هذه الورشة على "القيمة المضافة" للمؤسسات من النوع الثالث في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمرأة. وبهذه المناسبة، قدمت السيدة ربيعة الناصري، عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، توضيحا لمفهوم هذه الاشكالية، مبرزة المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال الإصلاحات القانونية التي توجت بالمصادقة على دستور 2011، وحجم التحديات المرتبطة بمكافحة العنف ضد المرأة في المغرب، سواء على مستوى الترسانة القانونية أو على مستوى السياسات العمومية، لاسيما المصادقة على قانون خاص بمكافحة العنف القائم على النوع استنادا للمعايير الدولية. وقالت الناصري إن "الجميع ينتظر اليوم هذا المشروع الذي تم تقديمه قبل بضعة أشهر"، والذي يهدف إلى "الوقاية والحماية والمعاقبة، ووضع حد للإفلات من العقاب في هذا المجال" . وأشارت إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حدد، منذ إحداثه سنة 2011، أهدافا تتمثل في النهوض بالمبدأين الدستوريين المساواة والمناصفة، حيث نشر في هذا الصدد مذكرة على موقعه الالكتروني، تبين التوجهات والمبادئ والمقاربات والأحكام التي ينبغي إدراجها في قانون مكافحة العنف. وأكدت أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سينشر قريبا تقريرا موضوعاتيا حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب.

من جهة أخرى، أوضحت أمينة لمريني الوهابي، رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ورابحة زدكي، عضوة بالمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، مقاربتهما بخصوص "محاربة الصور النمطية القائمة على أساس النوع من خلال الوسائل السمعية البصرية" عبر إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي و"الرصد" لمحتوى البرامج السمعية والبصرية.

وفد اسباني حقوقي في العيون بالتزامن مع أخبار تفيد باحتمال ترخيص المغرب لجمعيات حقوقية مقربة من أنصار تقرير المصير

وفد اسباني حقوقي في العيون بالتزامن مع أخبار تفيد باحتمال ترخيص المغرب لجمعيات حقوقية مقربة من أنصار تقرير المصير
الوفد الإسباني مع صحراويين منهم أميناتو حيدر وعلي التامك
ألف بوست – 16 مارس، 2015

لم يمنع المغرب مجموعة من الحقوقيين الإسبان من زيارة نشطاء صحراويين من أنصار تقرير المصير من ضمنهم أميناتو حيدر في العيون. ويأتي هذا الترخيص في ظل الأخبار التي تفيد باحتمال ترخيص لجمعيات لهؤلاء النشطاء، كما تتزامن مع معالجة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ملف الصحراء الشهر المقبل.

في هذا الصدد، تفيد مصادر إعلامية رقمية ومنها أخبار في مواقع الفايسبوك التقاء مجموعة من الإسبان ينتمون الى هيئات سياسية في جزر الباليار وجزر الكناري مع نشطاء صحراويين ينتمون الى منظمة كوديسا التي تعتبر أميناتو حيدر من أبرز الأسماء المنتمية والمسيرة لها.

وكالعادة، عالج اللقاء الذي جرى خلال نهاية الأسبوع الماضي مركزية حقوق الإنسان في نزاع الصحراء والاطلاع على الوضع الحقوقي الراهن في الصحراء.

ويجهل هل التقى الوفد الإسباني مسؤولين مغاربة للإستماع الى وجهة نظر المغرب، إذ أنه رغم طابع التضامن اللامشروط لبعض الوفود الإسبانية والدولية مع أنصار تقرير المصير إلا أنهم عادة ما يجتمعون مع مسؤولين مغاربة في إطار تحقيق بعض التوازن النسبي.

ويأتي ترخيص المغرب لزيارة الوفد أو على الأقل عدم طرده من العيون كما يفعل مع بعض الوفود الأخرى بالتزامن مع احتضان مدينة الداخلة منتدى كرانس مونتانا، وكذلك اقتراب معالجة مجلس الأمن الدولي لنزاع الصحراء، حيث يكون ملف حقوق الإنسان محوريا في النقاشات. ويذكر أن جبهة البوليساريو وبدعم من بعض الدول ترغب في تكليف المجلس لقوات المينورسو مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء بينما يرفض المغرب المقترح بشدة.

ويحاول المغرب الاعتراض على المقترح من خلال تقديم مبادرات تقوم على المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قد يكون المغرب، وفق ما نشرته وسائل إعلام مغربية، في الترخيص مستقبلا لجمعيتين مرتبطتين بأنصار تقرير المصير. ويتعلق الأمر بكل من تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان «الكوديسا» التي تترأسها أميناتو حيدر ونائبها، علي سالم التامك، والجمعية الصحراوية لضحايا حقوق الإنسان في الصحراء، التي تأسست في ماي 2005 ويترأسها إبراهيم دحان، ونائبته الغالية أدجيمي.

http://alifpost.com/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA/%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B9

توصيات برصد الصور النمطية حول النساء عبر وسائل الإعلام

الوطني لحقوق الإنسان" يستعرض جهود المغرب في مكافحة العنف ضد المرأة

المغرب اليوم –
المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهاكا"
الرباط – سناء بنصالح
استعرض **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهاكا"، التجربة المغربية في مجال مكافحة العنف والصور النمطية حول المرأة، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك على هامش الدورة الـ59 للجنة وضع المرأة.

وفي هذا الإطار، أكدت عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ربيعة الناصري، أن هذا الأخير سينشر قريبًا تقريرًا موضوعاتيًا بشأن وضعية المساواة والمناصفة في المغرب.

وأوضحت، خلال كلمة لها، أن المغرب حقق مكتسبات عدة في مجال الإصلاحات القانونية التي توجت بالمصادقة على دستور 2011، وحجم التحديات المرتبطة بمكافحة العنف ضد المرأة في المغرب، سواءً على مستوى الترسانة القانونية أو على مستوى السياسات العمومية، لاسيما المصادقة على قانون خاص بمكافحة العنف القائم على النوع استنادًا للمعايير الدولية.

وأبرزت الناصري أن "الجميع ينتظر اليوم هذا المشروع الذي تم تقديمه قبل بضعة أشهر، والذي يهدف إلى الوقاية والحماية والمعاقبة، ووضع حدٍ للإفلات من العقاب في هذا المجال، المجلس الوطني لحقوق الإنسان حدد، منذ إحداثه العام 2011، أهدافًا تتمثل في النهوض بالمبدأين الدستوريين المساواة والمناصفة، إذ نشر في هذا الصدد مذكرة عبر موقعه الإلكتروني، تبين التوجهات والمبادئ والمقاربات والأحكام التي ينبغي إدراجها في قانون مكافحة العنف.

من جانبها، شددت كلٌ من رئيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، أمينة لمريني الوهابي، وعضو المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، رابحة زدكي، على ضرورة إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي و"رصد" محتوى البرامج السمعية والبصرية، من أجل محاربة الصور النمطية القائمة على أساس النوع من خلال الوسائل السمعية البصرية.

إلى ذلك، أكدت المسؤولتان على ضرورة التأكد من أن البرامج السمعية والبصرية لا تشجع بشكل مباشر أو غير مباشر على التمييز ضد المرأة أو تمس كرامتهن، كما أكدتا على أن أول فاعل جديد سيكون مدعوًا إلى تفعيل المؤشرات وآليات التقييم لرصد ومكافحة جميع أشكال التمييز، والصور النمطية من خلال البرامج المعروضة، بما في ذلك الإشهار والأفلام، هذا بالإضافة إلى إعداد دليل عملي من قِبل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بالتعاون مع الفاعلين لدعم التنفيذ الفعلي لهذه الالتزامات في المستقبل القريب.

http://www.almaghribtoday.net/women/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9.html

دورة تكوينية لفائدة الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

تاريخ النشر : 16-03-2015
خ- خ+

رام الله – دنيا الوطن
سيرا على خطوات تنفيذ برامجه الإشعاعية برسم سنة 2015 التي استهلّه بندوة فكرية تحت عنوان: " السياسات العمومية و الحق في السكن اللائق" بتاريخ 21 فبراير 2015 بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالرباط، وفي إطار الأنشطة التكوينية لفائدة أطر الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق و لبعض أعضاء الجمعيات المدنية التي تشتغل في نفس المجال ،نظم المكتب المركزي للشبكة دورة تكوينية يومه السبت 14 مارس 2015 حول موضوع "مدخل إلى حقوق الإنسان في السكن من خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان" و ذلك بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

وقد أطر هذا اللقاء الأستاذ عبد الحميد الكام خبير في المجال ومستشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ألقى عرضا دقيقا ومفصّلا تجدون محتوياته أسفله.

ومن جهة أخرى، فقد كان هذا اللقاء فرصة للاطلاع على مجموعة من المفاهيم والاتفاقيات والإعلانات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المرتبطة بالحق في السكن اللائق إضافة إلى كونه مناسبة سانحة للتمكن من آليات وميكانيزمات المرافعة على المستوى الدولي في هذا المجال المرتبط ارتباطا وطيدا بكافة المجالات الحيوية.

وفي الأخير تمّ توزيع شواهد المشاركة على المستفيدات والمستفيدين من هذه الدورة التكوينية التي كانت ناجحة ومفيدة للشبكة حتى تتمكّن من ترقية أداء عملها وتوسيع شعاع علاقاتها الدولية لا سيّما وأنها عضو كامل العضوية بالتحالف الدولي للسكن وعضو في اللجنة المشرفة على سير اشغال المنتدى الاجتماعي العالمي المنتظر عقده بتونس أيام 24 إلى 28 مارس الجاري في شخص رئيسها الأخ عبد الله علالي.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/03/16/679603.html

Le CNESTEN rend hommage à la femme marocaine

Le Centre national de l'énergie, des sciences et des techniques nucléaires (CNESTEN) a organisé récemment au Centre des études nucléaires à Maâmora, une cérémonie en hommage à plusieurs personnalités féminines, dans le cadre de la célébration de la Journée internationale de la femme, rapporte la MAP.

Cette cérémonie qui s'est déroulée en présence du wali de la région Gharb-Chrarda-Beni Hssen, gouverneure de la province de Kénitra, Zineb El Adaoui, a été marquée par l'hommage rendu à Mme Rajae Cherkaoui, vice-présidente à l'Université Mohammed V de Rabat, membre de l'Académie Hassan II des sciences et techniques et présidente de l'Association marocaine de radioprotection, à Mme Jamila Syouri présidente de l'Association Adala et membre du Conseil national des droits de l'Homme et à l'artiste Naïma Lamcharki, indique un communiqué du CNESTEN.

Un hommage a été également rendu à trois femmes travaillant au CNESTEN.

Selon le communiqué, cette cérémonie a été l'occasion de célébrer la femme marocaine et de saluer les efforts qu'elle déploie au quotidien pour contribuer à l'amélioration des recherches scientifiques et nucléaires, au service des différents secteurs sociaux et économiques nationaux. A cette occasion, Mme El Adaoui s'est félicitée de la présence féminine au sein du CNESTEN, où les femmes représentent 32% du personnel.

Et d'ajouter qu'à l'occasion de la célébration de la Journée mondiale de la Protection civile (1er mars), le CNESTEN a abrité une simulation d'intervention suite à un accident radioactif, avec la participation d'éléments de la Protection civile et de la Gendarmerie Royale, opérant au CNESTEN, ainsi que des services de la radioprotection relevant du Centre.

VIOLENCE À L'ÉGARD DES FEMMES : L'INQUIÉTUDE DU CNDH

A en croire le président du CNDH Driss El Yazami, les défis en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes demeurent »énormes » vues les données statistiques »choquantes » sur ce phénomène. Et de poursuivre que les différentes manifestations de la discrimination sur la base du genre demeurent sur le plan législatif, institutionnel, et les relations sociales continuent de reproduire les comportements de violence contre les femmes.

Le CNDH, conscient de l'énormité de ces défis et du coût social et économique de la discrimination sur la base du genre de façon générale, et de la violence à l'égard des femmes tout particulièrement, »a veillé à consacrer l'un de ses premiers memoranda au cadre juridique réservé à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, et d'accorder un intérêt particulier au cadre juridique de la lutte contre la violence faite aux femmes, ainsi qu'au cadre juridique des employés domestiques ». S'agissant de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, El Yazami a indiqué que le Conseil a émis un mémorandum basé sur les résultats d'une étude scientifique réalisée par ses soins. Cette étude comporte nombre de propositions sur le Statut de l'instance, son assise normative et légale, son mandat, ses missions, ses fonctions, sa composition et son dispositif organisationnel.

Concernant le cadre juridique en matière de lutte contre la violence faite aux femmes, il a relevé que le CNDH a élaboré un mémorandum axé sur les critères régissant l'élaboration de la Loi et la définition précise de la violence et ses différentes formes, et sur une série de mesures relatives aux aspects de protection, de répression ou de réparation des dommages. Ledit texte accorde également une importance particulière aux mesures à caractère préventif répondant aux préoccupations de la thématique de cette rencontre nationale, vu qu'elles portent sur les volets éducatifs, afin de changer les comportements et les mentalités, ainsi que sur les médias en vue de lutter contre les stéréotypes.

http://lnt.ma/violence-a-legard-des-femmes-linquietude-du-cndh/

Lutte contre les violences et les stéréotypes fondés sur le genre

Il était également question de mettre en exergue la «valeur ajoutée» des institutions de 3e type dans le domaine de la protection et de la promotion des droits humains des femmes.
Mme Rabea Naciri, membre du CNDH, ainsi que Mmes Amina Lemrini Elouahabi et Rabha Zeidguy, respectivement présidente de la HACA et membre du Conseil supérieur de la communication audiovisuelle (CSCA) ont participé à un panel en marge de la 59e session de la Commission de la condition de la femme.

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle (HACA) ont présenté, vendredi au siège des Nations Unies à New York, l'expérience marocaine en matière de lutte contre les violences et les stéréotypes à l'encontre de la femme.

Au cours de ce panel sur le thème «agir contre les violences et les stéréotypes fondés sur le genre» au Maroc, en marge de la 59e session de la Commission de la condition de la femme (CSW59/9-20 mars), les deux institutions ont fait le point sur «les avancées, blocages et opportunités en la matière, avec pour objectif de partager des expériences et actions concrètes dans ce domaine».

Il était également question de mettre en exergue la «valeur ajoutée» des institutions de 3ème type dans le domaine de la protection et de la promotion des droits humains des femmes.

Mme Rabea Naciri, membre du CNDH, a procédé au cadrage conceptuel de la problématique, mettant en avant les acquis en matière de réformes légales, couronnées par la Constitution de 2011, ainsi que l'ampleur des défis concernant la lutte contre la violence à l'égard des femmes au Maroc, aussi bien en matière de dispositif juridique que de politique publique notamment, la promulgation d'une loi spécifique sur les violences fondées sur le genre et basée sur les normes internationales.

«Aujourd'hui, tout le monde est dans l'attente de ce projet soumis il y a quelques mois» et dont l'objectif est de «prévenir, protéger et sanctionner ainsi que d'en finir avec l'impunité dans ce domaine», a-t-elle dit devant l'assistance.

Le CNDH, depuis son installation en 2011, s'est fixé comme objectif de promouvoir les deux principes constitutionnels égalité/parité et, à ce titre, il a publié un mémorandum, disponible en ligne sur le site du CNDH, qui montre les orientations, principes, approches et dispositions qui doivent figurer dans la loi contre la violence.

Elle a aussi informé l'assistance de la prochaine publication par le CNDH d'un rapport thématique sur l'état de l'égalité/parité au Maroc.

http://www.lematin.ma/express/2015/lutte-contre-les-violences-et-les-stereotypes-fondes-sur-le-genre_le-cndh-et-la-haca-presentent-a-new-york-l-experience-marocaine/219670.html

Mmes Amina Lemrini Elouahabi et Rabha Zeidguy, respectivement présidente de la HACA et membre du Conseil supérieur de la communication audiovisuelle (CSCA), ont expliqué leur approche pour «combattre les stéréotypes fondés sur le genre à travers les médias audiovisuels», par le biais d'une réforme du cadre légal et réglementaire et le «monitoring» des contenus des programmes audiovisuels.

«Notre valeur ajoutée concernant la réforme partielle de la loi 77-03 relative à l'audiovisuel, a été de faire une redéfinition des concepts clés, selon une approche droit», à savoir inscrire parmi les obligations des opérateurs la lutte contre la discrimination et les stéréotypes fondés sur le genre et la promotion de la culture de l'égalité homme/femme, a souligné Mme Lemrini.

Il s'est agi, également, de faire en sorte que les programmes audiovisuels n'incitent pas «directement ou indirectement, à la discrimination à l'égard des femmes ou ne soient une atteinte à leur dignité», a ajouté, pour sa part, Mme Zeidguy.

Cette vision proposée au gouvernement a été déclinée dans le cahier des charges du premier opérateur télévisuel privé, ont-elles affirmé.

Désormais, le nouvel opérateur est tenu de mettre en œuvre des indicateurs et des outils d'évaluation permettant de détecter et de combattre toutes les formes de discrimination homme/femme ainsi que les stéréotypes à travers les programmes diffusés, y compris la publicité et la fiction.

«Un guide pratique sera élaboré par la HACA en collaboration avec les opérateurs pour les soutenir dans la mise en œuvre effective de ces engagements», ont souligné les responsables à la HACA.

D'ores et déjà, a relevé Mme Lemrini, certains opérateurs se sont dotés de chartes en faveur de l'égalité homme/femme et initié des actions de sensibilisation en interne et auprès des professionnels du secteur.

S'agissant de la partie «monitoring», la HACA a mis en place durant l'année 2014 un dispositif expérimental de suivi des programmes visant à détecter des cas de discrimination/traitement égal ou inégal des hommes et des femmes, en s'appuyant sur des indicateurs reconnus aux plans international, tels le GMMP (Global monitoring media project) et ceux élaborés par l'UNESCO en les adaptant.

Le CNDH et la HACA présentent à New York l'expérience marocaine en matière de lutte contre les violences et les stéréotypes fondés sur le genre

New York (Nations Unies), 13 mars (MAP) - Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle (HACA) vont présenter ce vendredi au siège des Nations Unies à New York, l'expérience marocaine en matière de lutte contre les violences et les stéréotypes à l'encontre de la femme. Au cours de ce panel sur le thème "Agir contre les violences et les stéréotypes fondés sur le genre" au Maroc, en marge de la 59ème session de la Commission de la condition de la femme (CSW59/9-20 mars), les deux institutions feront le point sur les "avancées, blocages et opportunités en la matière, avec pour objectif de partager des expériences et actions concrètes dans ce domaine". Il s'agit également de mettre en exergue la valeur ajoutée des institutions de 3ème type dans le domaine de la protection et de la promotion des droits humains des femmes. Mmes Amina Lemrini Elouahabi et Rabha Zeidguy, respectivement présidente de la HACA et membre du Conseil supérieur de la communication audiovisuelle (CSCA), expliqueront leur approche pour "combattre les stéréotypes fondés sur le genre à travers les médias audiovisuels", à travers une réforme du cadre légal et réglementaire et le "monitoring" des contenus des programmes audiovisuels. Mme Rabea Naciri, membre du CNDH axera sa présentation sur les acquis et les défis concernant la lutte contre la violence à l'égard des femmes au Maroc.(MAP) BB---BI.

http://www.menara.ma/fr/2015/03/13/1584953-le-cndh-et-la-haca-pr%C3%A9sentent-%C3%A0-new-york-l%E2%80%99exp%C3%A9rience-marocaine-en-mati%C3%A8re-de-lutte-contre-les-violences-et-les-st%C3%A9r%C3%A9otypes-fond%C3%A9s-sur-le-genre.html

Le CNDH présente à Genève ses actions pour la lutte contre la violence faite aux femmes

Genève, 13 mars 2015 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a présenté, vendredi à Genève, les actions initiées dans le domaine de la lutte contre la violence faite aux femmes, un phénomène "complexe qui nécessite un travail de longue haleine". Lors d'un débat sur la violence à l'égard des femmes en marge des travaux du Conseil des droits de l'Homme, Mme Houria Esslami, membre du CNDH, a mis en évidence les réformes juridiques et institutionnelles mises en œuvre en vue de faire face à cette problématique. Elle a notamment cité le projet de loi relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes, le projet de loi fixant les conditions d'emploi des travailleurs domestiques et la création de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination. "La question de l'égalité et de la parité représente une priorité du plan d'action du CNDH", a-t-elle noté, précisant que celui-ci consiste à proposer des amendements législatifs et des mémorandums pour la mise en application de la Constitution ainsi que l'appui aux associations de défense des droits des femmes. Elle a dans ce contexte indiqué qu'une enquête nationale a révélé que le milieu conjugal est le principal foyer de violence à l'égard des femmes avec un taux de prévalence de 55 pc. A cet effet, le CNDH a publié un mémorandum fixant le cadre normatif qu'il convient d'adopter dans l'élaboration de la loi y afférente et qui devrait comprendre nécessairement la définition précise de ce phénomène et les mesures de protection, de pénalisation et de réparation des préjudices subis. "Ce cadre s'étend à d'autres mesures de nature préventive et de sensibilisation en relation avec le rôle de l'éducation dans le changement des mentalités", a relevé Mme Esslami lors de cette rencontre du Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme. Par ailleurs, une délégation du conseil avait pris part jeudi à un panel de haut niveau sur les droits de l'enfant lors duquel elle a traité de la contribution de l'institution dans la protection de ces mêmes droits, particulièrement en termes d'examen et de suivi des politiques publiques. Elle a expliqué qu'un projet de plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme a été initié par le conseil selon une approche participative incluant tous les acteurs concernés. La délégation du CNDH, conduite par son président Driss El Yazami, a estimé que "l'élaboration du budget général de l'Etat doit prendre en compte les droits de l'enfant, notamment ceux vivant en situation de vulnérabilité". Le conseil a noté à cet égard l'absence d'un mécanisme de coordination et de reporting budgétaire en la matière et recommandé sa mise en place dans les meilleurs délais.

http://www.menara.ma/fr/2015/03/13/1585261-le-cndh-pr%C3%A9sente-%C3%A0-gen%C3%A8ve-ses-actions-pour-la-lutte-contre-la-violence-faite-aux-femmes.html

Violence des femmes : un phénomène nécessitant de grands efforts, selon le CNDH

Une enquête nationale a révélé que le milieu conjugal est le principal foyer de violence à l'égard des femmes avec un taux de prévalence de 55%.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a présenté le 13 mars à Genève les actions initiées dans le domaine de la lutte contre la violence faite aux femmes, un phénomène « complexe qui nécessite un travail de longue haleine ».

Lors d'un débat sur la violence à l'égard des femmes en marge des travaux du Conseil des droits de l'Homme, Houria Esslami, membre du CNDH, a mis en évidence les réformes juridiques et institutionnelles mises en œuvre en vue de faire face à cette problématique.

Elle a notamment cité le projet de loi relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes, le projet de loi fixant les conditions d'emploi des travailleurs domestiques et la création de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination.

« La question de l'égalité et de la parité représente une priorité du plan d'action du CNDH », a-t-elle noté, précisant que celui-ci consiste à proposer des amendements législatifs et des mémorandums pour la mise en application de la Constitution ainsi que l'appui aux associations de défense des droits des femmes.

Elle a dans ce contexte indiqué qu'une enquête nationale a révélé que le milieu conjugal est le principal foyer de violence à l'égard des femmes avec un taux de prévalence de 55%.
A cet effet, le CNDH a publié un mémorandum fixant le cadre normatif qu'il convient d'adopter dans l'élaboration de la loi y afférente et qui devrait comprendre nécessairement la définition précise de ce phénomène et les mesures de protection, de pénalisation et de réparation des préjudices subis.

« Ce cadre s'étend à d'autres mesures de nature préventive et de sensibilisation en relation avec le rôle de l'éducation dans le changement des mentalités », a relevé Houria Esslami lors de cette rencontre du Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme.

http://www.quid.ma/societe/violence-des-femmes-un-phenomene-necessitant-de-grands-efforts-selon-le-cndh/

13 films en compétition pour le Grand Prix Tamouda du Cinéma Méditerranéen

13 films entrent en lice pour remporter le Grand prix Tamouda du Cinéma Méditerranéen, qui sera décerné par le FICMT, dans sa 21ème édition (28 mars – 4 avril2015) à Tétouan.
Au menu, deux films marocains dans la compétition officielle de longs- métrages, Demi ciel de Abdelkadr Laktaa et Petits bonheurs de Cherif Trebak, à côté de Giovanni Favoloso de Mario Martoni, Nos enfants de Ivano de matteo (Italie), Sivas de Kaan Müjdeci, Suis ma voie de Karabey Hseyinu (Turquie), Al Ouadi de Ghassan Selheb (Liban), Bidoun2 de Jilani Saadi (Tunisie), Assoir el Amar de Tarek Aryan (Egypte), Oyoun el Harameyya de Nejoua Najjar (Palestine), Fenómenos de Alfonso Zarauza (Espagne), Terre éphémère de George Ovashvili (Géorgie) et Fidelio de lucie Borleteau.
Ces mêmes films entrent en lice pour le prix du jury, qui porte le nom du réalisateur marocain Mohammed Rekkab ; le Prix du premier film, au nom du réalisateur algérien Azzedine Mneouar ; le Prix de la meilleure interprétation masculine ; le Prix de la meilleure interprétation féminine ; le Prix des droits de l'Homme, décerné par le Conseil National des Droits de l'Homme au Maroc, en plus du Prix du public.
Le Grand Prix du Festival International du Cinéma Méditerranéen porte désormais le nom de Tamouda, signe de l'ancrage du FICMT dans son environnement global. Pour rappel, Tamouda , ville maure (qualificatif qui lui vient de sa double mémoire mauritano-marocaine), construite au début du IVème siècle av. J .C, est située dans une vallée creusée par la plus grande rivière traversant cette zone, connue aujourd'hui sous le nom de Oued Martil, qui relie Tétouan à la Méditerranée. Elle se démarqua comme véritable joyau de la civilisation amazighe marocaine. Comptoir commercial prospère, elle reliait le Maroc à ses régions du Sud, ouvertes sur le continent africain. Elle permettait aussi à notre pays de tendre vers ses horizons méditerranéens, en direction de l'Europe au Nord, sinon en changeant de cap, à droite, vers l'Est de l'Europe et le monde arabe. Grâce à son port fluvial débouchant sur Martil, la Méditerranée et certains de ses ports était à portée de main, de même que quelques contrées africaines. Les fouilles archéologiques ont révélé que la population tamoudie cultivait une grande passion pour l'art dans tous ses états : gastronomie, bijoux, musique, pour ne citer que ceux-ci. Bref, il s'agissait d'une ville bouillonnante de vie, férue d'art et privilégiée par la nature. En l'an 40, elle fut conquise par les Romains qui y bâtirent une imposante forteresse, et en firent une base arrière destinée à sécuriser leurs échanges commerciaux avec l'Europe et l'Afrique.
Le 28 mars, au cinéma Espagnol, à l'occasion de l'ouverture de la 21ème édition du FICMT, on aura le plaisir de découvrir le nouveau trophée du Festival, élaboré, avec brio, par le grand artiste Abdelkrim El Ouzzaani.
En plus de la compétition de longs-métrages, 15 courts-métrages et 13 films documentaires entreront en lice pour le Grand Prix Tamouda du Cinéma Méditerranéen. Ils représentent le Maroc, l'Algérie, la Tunisie, l'Egypte, le Liban, la Syrie, la Palestine, l'Espagne, l'Italie, la France et la Grèce.

http://festivaltetouan.org/?p=1163